



الحرب بين داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) والأكراد لم تبدأ مع سيطرته على الموصل وتوسعه باتجاه أربيل لاحقاً كما يتصور البعض، بل بدأت قبل ذلك بأكثر من سنة عندما حاولت داعش التقدم للسيطرة على المناطق الكردية في شمال شرق سوريا، وتحديداً للسيطرة على بلدة رأس العين (سريه كانيه) على الحدود السورية التركية، حينها واجه التنظيم مقاومة شرسة من مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية.

لكن الجديد في الأمر هو الاستنفار الغربي للدفاع عن إقليم كردستان الذي يكاد يشكل قصة النجاح الأميركية الوحيدة في العراق بعد غزوه عام 2003، إذ بدا الدفاع عن الإقليم وكأنه مخرجٌ للمعضلة الإستراتيجية الأميركية الأخلاقية في العراق في مواجهة زحف داعش وما رافقه من قتل وتدمير، لتأخذ الحرب شكل معارك كبرى وفرةً للسيطرة على المناطق المتداخلة عرقياً ودينياً وقومياً، وهي المتخمة أصلاً بالنفط والمياه والكنوز التاريخية.

حروب للسيطرة:

عندما سيطرت داعش على الموصل سارعت قوات البشمركة الكردية إلى بسط سيطرتها على مدينة كركوك، وأعلنت قيادة الإقليم أنه تم تطبيق المادة 140 الخاصة بمستقبل كركوك، وقتها اتهم رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الأكراد بالتآمر مع داعش في الموصل تمهيداً لتقسيم العراق.

لم يمضِ على هذا الاتهام أسابيع قليلة حتى كانت داعش تتقدم صوب أربيل عاصمة الإقليم، فيما كانت دفاعات البشمركة تنهأوى في مخمور وسنجار وزمار وغيرها من المناطق، وكان لتقدم داعش وقع الصدمة على أربيل والعالم خاصة وأن هذا التقدم اقترن بارتكاب مجازر ضد الأيزيديين والأقليات التاريخية كالأشوريين والصابئة المندائيين والشبك.

قيادة الإقليم التي كانت مشغولة بالخلافات المتفاقمة مع بغداد وبمعركة الاستقلال، لم تجد مناصاً من الانتقال من معركة الدفاع عن الإقليم وعدم التورط العسكري خارجه إلى الهجوم، إذ بدت وكأنها في معركة وجود مهدد بقوة زحف داعش، فانطلقت في حرب على الأرض، صورتها على أنها معركة الدفاع عن العالم لمحاربة الإرهاب، طالبة النجدة من الغرب الذي

سارع بدوره إلى تلبية النداء وتقديم السلاح بل والمشاركة الأميركية العسكرية في الحرب ضد داعش بعد أن قالت الإدارة الأميركية في وقت سابق إنها لن تعود إلى العراق بعد الانسحاب منه.

على الأرض بدت المعركة وكأنها حرب للسيطرة على المناطق والهوية، واللافت هنا أن قوات وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا وصلت إلى سنجار حيث الموطن التاريخي للأيزيديين قبل وصول البشمركة إليها، واللافت أيضاً، أنها المرة الأولى في التاريخ التي يلتقي فيها مقاتلون أكراد من المناطق الكردية في العراق وسوريا وإيران وتركيا على أرض سنجار للقتال معاً في خندق واحد، في معركة أطلق بعض الكرد عليها معركة الشرف والكرامة.

وهكذا عززت الحرب من تدفق الهوية القومية الكردية على جغرافية حبستها سايكس بيكو قبل نحو قرن في حدود جغرافية سارع داعش إلى إزالتها قبل الأكراد.

ربما اعتقد الإقليم الكردي في البداية أن ما جرى كان مؤامرة إقليمية للقضاء على طموح الإقليم للاستقلال، لكن الإقليم سرعان ما وجد نفسه في مناخ جديد أوجده داعش نفسه عندما أنتجت سيطرته على الموصل معادلةً سياسيةً جديدةً في بغداد، قضت برحيل المالكي والمجيد بحيدر العبادي وسط دعم دولي وعربي وإيراني، وهو ما أعاد الجسور السياسية بين أربيل وبغداد من زاوية أولوية محاربة داعش بوصفه تهديداً لوجود الطرفين.

وقد كان التعاون بين أربيل وبغداد والإدارة الأميركية بمثابة ساعة الصفر من قبل البشمركة لوقف تقدم داعش على جبهات سهل نينوى ومحافظة ديالى وكركوك وصلاح الدين بعد أن سيطر التنظيم على أغلب مناطق سهل نينوى وقضاء سنجار وزمار وسد الموصل وجلولاء، قبل أن تستعيد البشمركة السيطرة على معظم هذه المناطق بدعم جوي أميركي وعراقي، لتصبح الحرب على الأرض معارك كرّ وفرّ من منطقة إلى أخرى.

الدعم الغربي للأكراد:

العديد من المحللين يتساءلون عن سرّ الاندفاع الغربي وتحديد الأيركي إلى الإسراع في نجدة أربيل لمواجهة داعش مقابل تلك الإدارة الأميركية في الاستجابة لطلبات بغداد المماثلة عندما سيطر التنظيم على الموصل وهدد بالزحف نحو بغداد.

قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما بشن غاراتٍ ضد داعش سرعان ما أتبعه دعم بريطاني وفرنسي وألماني، ثم قرار أوروبي بتسليحه، وقبل ذلك قرار دولي تحت رقم 2170 يقضي بمحاربة إرهاب داعش.

قرار التدخل الغربي حمل شعاراتٍ أخلاقية تراوحت بين حماية الأقليات الدينية والعرقية ومحاربة الإرهاب وخطر التنظيمات التكفيرية، لكن الرئيس أوباما كان واضحاً أيضاً عندما برّر شن الغارات الجوية بحماية المصالح الأميركية، ومع أنه لم يحدّد ماهية هذه المصالح، إلا أنه من الواضح أنها تتعلق أولاً بحماية المصالح النفطية وامتيازات شركات النفط الأميركية (إكسون موبيل وشيفرون) واستثماراتها الضخمة في الإقليم الذي بدأ يصدر النفط للخارج ويخطط لارتفاع إنتاجه بشكل قياسي خلال السنوات القليلة المقبلة. كما أنها تتعلق بحماية الوجود العسكري الأميركي حيث تتحدث تقارير أميركية عن وجود عدة آلاف من الأميركيين في أربيل.

وعلى المستوى السياسي فإنّ هذا التدخل شكّل مساراً دبلوماسياً لرسم خريطةٍ سياسيةٍ جديدة في العراق بعد رحيل المالكي، وربما فاتحة لشكل من التعاون الأميركي مع الدول الإقليمية بشأن المستقبل السياسي للعراق.

في الإجمال يمكن القول إنّ التدخل العسكري الأميركي أدّى إلى نتائج إيجابية على جبهة البشمركة تمثلت في:

1- تأمين الغطاء الجوي لقوات البشمركة للقيام بهجمات ضد داعش.

2- رفع معنويات القوات الكردية خاصة وأنها تعرضت في البداية إلى ما يشبه انتكاسة عندما سيطرت داعش خلال يومين على مناطق شاسعة من قضاء سنجار.

3- تسليح البشمركة بأسلحة متطورة وبكميات جيدة بعد أن منعت بغداد ذلك خلال السنوات الماضية.

4- جلب حالة من التعاطف الدولي مع إقليم كردستان وتأييده في الحرب ضد داعش خاصة في ظل ارتكاب الأخير جرائم وأعمال قتل لا سيما ضد الطائفة الأيزيدية.

5- لقد كشف كل ما سبق عن وجود لوبي قوي في الغرب داعم للأكراد، خلافاً لما كانت عليه العلاقة التقليدية بين الكرد والغرب، عندما كان الغرب يتعامل مع الأكراد من زاوية أمنية وقتية فقط، بعيداً عن كونهم شعباً وقومية وأمة، لهم حقوق ويمكن بناء مصالح مشتركة معهم.

تداعيات الحرب:

دون شك فإنّ التدخل العسكري الغربي إلى جانب البشمركة أحبط تقدم داعش، ونقل المعركة إلى مرحلة جديدة، لعلّ من أهم عناوينها استيعاب اندفاع داعش، وتوجيه ضرباتٍ مميتة له في العراق، إفساحاً في المجال أمام أهداف سياسية تتعلق بترتيب المشهد السياسي في العراق، على شكل تحقيق نوع من التوازن الشيعي السني في الحكم من جهة، ومن جهة ثانية إعادة العمل بالآلية الدستورية لحل الخلافات بين بغداد وأربيل بعد أن تفاقمت هذه الخلافات في عهد المالكي.

في الأساس يمكن القول إنّ داعش وقعت في فخ التوسّع الجغرافي عندما سيطر على مناطق واسعة من العراق وسوريا وأقام شبه دولة تمتد من منبج بالقرب من حلب على الحدود السورية التركية إلى مشارف بغداد التي تشكل عاصمة حيوية لدول الخليج وإيران معاً.

وإلى جانب فخّ التوسّع فإن قضية التسوية السياسية في بغداد فتحت المجال أمام العملية السياسية بما يخفّف من أهمية البعد الاجتماعي الذي استندت إليه داعش في خطابها السياسي ضد حكومة المالكي.

ولا يستبعد كثيرون أن يكون الهدف الأميركي من التدخل السريع في الأحداث هو توجيه ضربة للنفوذ الإيراني في العراق، وتشكيل جسر جديد للمزيد من التعاون العسكري مع بغداد وأربيل، ليس للقضاء على داعش في العراق فحسب، بل بما يمهد لسياسةٍ عراقيةٍ مختلفةٍ تجاه الأزمة السورية.

في الواقع ومع تأكيد صعوبة القضاء على داعش في العراق، خاصة بعد أن توسّع التنظيم وامتلك قدراتٍ عسكرية وخبراتٍ قتاليةً كبيرة، إلا أنه من الواضح أنّ الانتصارات السريعة لداعش نبّهت العالم إلى خطره وضرورة التحرك ضده ووضع حدٍّ لمسيرة صعوده في العراق، بما يعني كل ذلك وضع داعش أمام خيار وحيد، ألا وهو التوجه بأسلحته ومقاتليه شمالاً، أي نحو الأراضي السورية.

وما سيطرة داعش على دابق شمال حلب وتكثيف معاركه في المناطق الشمالية والشرقية أي حلب والرقّة ودير الزور إلا بداية لموسم هجرة داعش من شمال العراق إلى سوريا، فيما يبقى الأمر بالنسبة لإقليم كردستان قصة نجاح جديدة، أو طريقاً لفرض شروطه على بغداد، أو حتى معبراً نحو الاستقلال.

